

<p>المادة: علم الاقتصاد شهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 4 المدة : ثلاث ساعات</p>	<p>الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد</p>	 <p>المركز العربي للبحوث والدراسات</p>
---	--	---

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطورة)

المجموعة الإلزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات (8 علامات)

- 1- تعتمد إحدى الدول مبدأ الحرية المطلقة للأسعار فحققت النتيجة التاليتين: نمو اقتصادي.- مكافحة البطالة.
 - 1.1- إشرح الرابط بشكل تسلسلي بين اعتماد مبدأ الحرية المطلقة للأسعار وتحقيق كل من النتيجة المذكورتين أعلاه.(0.5 علامة)
 - 2.1 - أذكر إنعكاساً اقتصادياً سلبياً قد ينجم عن اعتماد مبدأ الحرية المطلقة للأسعار واقترح إجراء لتصحيحه عبر النظام النيوليبرالي.(0.5 علامة)
- 2- قامت شركة "الخزامي" الصناعية بإنتاج وبيع 40000 وحدة بسعر 60 وحدة نقدية للوحدة خلال العام 2015، مع العلم أن الكلفة المتغيرة الاجمالية هي 1.440.000 وحدة نقدية والكلفة الثابتة الإجمالية 360.000 وحدة نقدية.
 - 1.2- احتسب قيمة عتبة الربحية بالوحدات النقدية. (1.5 علامة)
 - 2.2- احتسب قيمة المبيعات المطلوب تحقيقها في حال أرادت الشركة تحقيق ربح يساوي 800000 وحدة نقدية.(علامة واحدة)
- 3- علّل كلاً من العبارتين التاليتين: (علامة واحدة)
 - 1.3- إن اعتماد سياسة ضبط أسعار القطع لمكافحة التضخم المالي على المدى الطويل يؤدي إلى إنخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.
 - 2.3- إن زيادة الأعباء الضريبية والاجتماعية على المنشآت الاقتصادية في البلدان النامية يؤدي إلى ارتفاع في نسبة الهجرة.
- 4 – اجتمع مجلس إدارة مؤسسة الأبييض الصناعية مع رؤساء الأقسام في المؤسسة، وبعد التداول والمشاورات اتخذ قراراً بالاستثمار في شراء معدات صناعية جديدة لإنتاج سلع أخرى إضافية للسلع التي تنتجها المؤسسة يتم تسويقها في الأسواق الخارجية.
 - 1.4- حدّد نوع الاستثمار. (0.25 علامة)
 - 2.4- استنتج نوع القرار الإداري مبيناً بشكل تسلسلي نتيجة هذا القرار على مبيعات المنشأة.(0.5 علامة)
 - 3.4- سمّ النمط القيادي المعتمد في هذه المؤسسة.(0.25 علامة)
- 5- تراكمت الفوائد والديون وزاد العبء المالي على بعض المنشآت الاقتصادية التي لم تستطع تغطية أعباءها، فبدأت تظهر بوادر إقفالها في بلد معين.
 - 1.5- حدّد نتيجة اجتماعية إذا أخذت الدولة موقفاً حيادياً من هذا الوضع.(0.25 علامة)
 - 2.5- أذكر السياسة الملائمة فيما لو غيرت الدولة موقفها وقررت التدخل من أجل استمرارية هذه المنشآت.(0.25 علامة)
 - 3.5- قيّم هذه السياسة.(0.5 علامة)
- 6- اثر ارتفاع سعر سلعة معينة من 30 وحدة نقدية إلى 40، انخفضت الكميات المطلوبة منها من 400 إلى 200 وحدة. علماً أن الكمية المطلوبة تتغير بنفس نسبة تغير الأسعار.
 - 1.6 - احتسب السعر الجديد.(علامة واحدة)
 - 2.6- فسّر سلوك المستهلك موضحاً العلاقة بين السعر لهذه السلعة والطلب عليها.(0.5 علامة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات اقتصادية: (12 علامة)

مستند (1):

في ضوء المسح الصناعي وتصريح القيمين على هذا القطاع تمّ تحديد المشاكل والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع، وهي من حيث الأهمية:

- ارتفاع معدل الفوائد، وصعوبة الحصول على القروض الطويلة الأجل، وكذلك الأمر بالنسبة للحصول على القروض القصيرة الأجل التي غالباً ما تفتقر إلى الجدوى.
- ارتفاع كلفة الطاقة الكهربائية.
- ضغط عبء الضمانات الإجتماعية على أصحاب العمل في ظل غياب نظام حماية إجتماعية عصري.
- الرسوم الجمركية المرتفعة نسبياً على المواد الضرورية للإنتاج الصناعي وارتفاع كلفة الصادرات عبر المرافئ.
- تدني الكفاءة الفنية لليد العاملة في المؤسسات الصناعية.
- ارتفاع سعر التبادل الفعلي لليرة اللبنانية وما يولده من سلبيات على حجم الصادرات.
- غياب قانون للمنافسة في لبنان وسيادة الحرية المفرطة حيث تصبح منافسة الشركات الأجنبية الإقليمية والدولية كبيرة في السوق اللبنانية مع صناعات لا تتمتع بالمناعة الكافية، خصوصاً بسبب انخفاض الرسوم الجمركية على الواردات.

المصدر: مجلة الدفاع الوطني - 2012

مستند (2):

لقد أظهر المسح الصناعي لآراء الصناعيين نوعاً من الخطر الناجم عن ما يزيد عن 40% من الصناعيين بإغلاق مؤسساتهم فيما لو استمرت الأوضاع الحالية، كما يفكر 20% آخرين بنقل مؤسساتهم إلى خارج لبنان. (...) وترك توقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية (التي تنص على حرية الإستيراد والتصدير غير الخاضعة لحواجز جمركية) ردود فعل مختلفة وهذا أمر مفهوم في بلد لا يعاني من نقص الإنفتاح بل يعاني من الإفراط بانفتاح لم يترافق بتدابير تعزز وضع القطاعات الاقتصادية، انطلاقاً من أن الدولة ينبغي أن تهتم بالجانب المؤسسي التشريعي (...) استقبلت دوائر الأعمال هذه الإتفاقية بين متفائل ومتشائم، كما حذر البعض من أن تنقلب الإتفاقية ضد لبنان وعندها تصح المقولة "ما للأوروبيين سيبقى لهم وما لنا سننقاسمه معهم" وخاصةً في ظل المستوى التكنولوجي المتفاوت بين الطرفين، (...) وفي ضوء ذلك يبرز الوضع الإقتصادي اللبناني المتأزم عائقاً فعلياً أمام تنامي قدرة تنافسية الإقتصاد ومنتجاته، ودون الخوض في تفاصيل هذه الأزمة تكفي الإشارة إلى العجز في الميزان التجاري وما يمثله من أقدية لتدفق العملات الأجنبية إلى الخارج وارتفاع الميل الحدي للإستيراد، إضافة إلى ذلك فإن عجز الموازنة مؤشر سلبي آخر، لأن هذا العجز يبقى مصدراً دائماً لارتفاع الضرائب وانخفاض النمو.

المصدر: نفسه.

مستند (3):

شغل القطاعان التجاري والمالي واجهة النشاطات الاقتصادية في لبنان ونالا الحصة الأكبر من اهتمام المسؤولين بحيث لم يسمح بوضع أي قيود أو عوائق على التجارة. وقد تكون للمقاربة المثلى بين استقلالية مصالح الأعمال وعدم تدخل الدولة دورها على صعيد الإزدهار الإقتصادي، لكن في المقابل لم يكن هناك أي اهتمام جدي بمتطلبات التطور الصناعي.

(...) ويرى بعض الخبراء أنه من الضروري وجود نموذج صناعي تطويري مترافق مع الإستثمارات الضخمة في الصناعات الثقيلة من جهة والقدرة على إنشاء صناعات بديلة تهدف إلى الإستغناء عن الإستيراد. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تنمية القطاع الصناعي.

المصدر: مركز الدراسات الاقتصادية في غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان. 2013

مستند رقم (4):

المؤشرات	السنة	2010	2011	2012	2013
نسبة النمو الحقيقي (%)		7,5	2	2,5	1,5
قيمة الواردات الأجنبية (مليار ل.ل.)		17963	20158	21279	21228
قيمة الصادرات الوطنية (مليار ل.ل.)		4252	4265	4483	3935

المصدر: التقرير الاقتصادي 2013 – غرفة التجارة والصناعة.**بالعودة إلى المستندات أعلاه أجب على الأسئلة التالية:**

1-1.1- استخرج من المستند رقم (1) أربع مشاكل يعاني منها القطاع الصناعي. (علامة)

2.1- إستنتج المشكلتين اللتين يشير إليهما المستند رقم (4) بين عامي 2012 و2013. (0.5 علامة)

3.1 - أربط انعكاس المشاكل المستخرجة من المستند رقم (1) على كل من المشكلتين اللتين يشير إليهما المستند (4). (1.5 علامة)

2-1.2- سمّ أحد مبادئ الأنظمة الاقتصادية الذي يشير إليه المستند رقم (2). (0.25 علامة)

2.2- قيم من الناحية الاقتصادية هذا المبدأ. (0.5 علامة)

3.2- سمّ النظام الاقتصادي الذي يعتمد هذا المبدأ. (0.25 علامة)

3-1.3- أذكر الخيارين اللذين يوصي بهما الخبراء لتنمية القطاع الصناعي الذي يشير إليهما المستند رقم (3). (0.5 علامة)

2.3- حدد نتيجة إيجابية لكل خيار. (0.5 علامة)

3.3- اقترح أداة يمكن للدولة اعتمادها لتحقيق كل من هذين الخيارين. (0.5 علامة)

4- يشير المستند (1) إلى أن ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية يولد سلبيات على حجم الصادرات. بيّن انعكاس ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية

على حجم الصادرات. (0.75 علامة)

5-1.5- استنتج المشكلة التنموية التي يبرزها المستند (1). (0.25 علامة)

2.5 - اشرح انعكاس هذه المشكلة على النمو الاقتصادي الذي يبرزه المستند رقم (2). (0.5 علامة)

6- يشير المستند رقم (1) إلى عدة مشاكل يعاني منها القطاع الصناعي. أكتب نصاً: (5 علامات)

- تحدد فيه أربع من هذه المشاكل.

- تقترح فيه إجراء لمعالجة كل مشكلة .

- تحدد نتيجة كل إجراء.

إشرح انعكاس نتائج الإجراءات مجتمعة على المشكلتين الإقتصاديتين اللتين يشير إليهما المستندان رقم (2) ورقم (4).

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي : (12 علامة)

مستند (1) :

- يفقد القطاع الزراعي إلى الإندماج والتكامل مع بقية قطاعات الإقتصاد ويعاني من تهميش من السلطات اللبنانية (...). وتساهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ما بين ثمانية وعشرة بالمئة.
- تتسم الملكية الزراعية في لبنان بالتوزع بين الملكيات الصغيرة المفتتة والملكيات المتوسطة الحجم والملكيات الكبيرة تشكل فقط 3.55% من مجمل المساحات الزراعية.
- لازالت الزراعة اللبنانية تركز على المحاصيل الزراعية التقليدية وعلى أصناف من الأشجار المثمرة والخضار التي لا تتناسب مع اذواق المستهلكين في الداخل والخارج .
- ثمن المدخلات الزراعية المستوردة مرتفع جداً، (الشتول والبذور والأدوية والمبيدات والطاقة والمعدات والآلات الزراعية) الخاضعة للبنية الاحتكارية التجارية، هي مرتفعة جداً اذا قورنت بكلفة هذه المدخلات في دول الجوار
- غياب الاحصاءات الموثقة والمعلومات عن السوق المحلية كما عن الأسواق الخارجية وحركة التجارة الدولية مما يؤدي الى مخاطر التسويق
- إقراض المصارف التجارية لهذا القطاع لا تتعدى 1% مما يدفع المزارعون إلى التعامل مع الشركات الزراعية وفق قروض مرتفعة الفوائد.
- المنافسة الخارجية للبضاعة اللبنانية في السوق الداخلية، والتي تشكل إغراقاً لهذه السوق بسبب الدعم الذي تناله السلع المستوردة على صعيدي الانتاج والتصدير وبسبب اختلاف الانظمة الراعية للزراعة أو المهمشة لها مثل لبنان. (...) إضافة إلى ذلك يكاد لبنان البلد الوحيد الذي يصدر الانتاج بالأمانة، وتشكل هذه الطريقة عائقاً أساسياً أمام المصدرين.

المصدر: جريدة النهار- 2014

مستند رقم (2): تطور التبادل التجاري للمنتجات الزراعية (الف \$)

السنة	الصادرات الزراعية	المستوردات الزراعية	الميزان التجاري الزراعي
2011	160,584	849,613	-689,029
2012	171,242	867,623	-696,381
2013	215,697	922,785	-707,088
2014	207,396	966,178	-758,782

المصدر: التقرير الإقتصادي، غرفة التجارة والصناعة في بيروت وجبل لبنان، 2014

بالاعتماد على المستندين أعلاه وعلى معلوماتك المكتسبة عالج المشاكل والمعوقات التي يواجهها القطاع الزراعي اللبناني:
- ذكراً أهمية القطاع الزراعي
- مقترحاً سياسة وإجراء لمعالجة كل من هذه المشاكل.
- محدداً نتيجة كل إجراء
- مبيناً انعكاس الاجراءات مجتمعة على القطاع الزراعي وعلى الميزان التجاري الزراعي الذي يشير إليه المستند رقم (2).

<p>المادة: علم الاقتصاد شهادة الثانوية العامة فرع الاجتماع والاقتصاد نموذج رقم 4 المدة : ثلاث ساعات</p>	<p>الهيئة الأكاديمية المشتركة قسم الاجتماع والاقتصاد</p>	 <p>المركز الأردني للبحوث والدراسات</p>
---	--	--

أسس التصحيح (تراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطورة)

المجموعة الإلزامية: استعمال مفاهيم وتقنيات (8 علامات)

-1.1-1

- الحرية المطلقة للأسعار ← تعزيز المنافسة التي هي أساس التقدم التكنولوجي ← زيادة الإنتاجية ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمار ← زيادة الإنتاج ← زيادة النمو. (0.25 علامة)
- الحرية المطلقة للأسعار ← تعزيز المنافسة التي هي أساس التقدم التكنولوجي ← زيادة الإنتاجية ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على الاستهلاك ← زيادة الاستثمار ← خلق فرص عمل ← انخفاض البطالة. (0.25 علامة)

2.1- انعكاس اقتصادي سلبي: احتكار. (0.25 علامة)

إجراء: تحديد أسعار السلع والخدمات أو فرض هامش ربح على أرباح المنشآت. (0.25 علامة)

2- 1.2 – الكلفة المتغيرة بالوحدة = الكلفة المتغيرة الاجمالية : كمية الانتاج = 1.440.000 : 40.000 = 36 ون. (0.5 علامة)

$$Q_0 = \frac{F}{P_m - V}$$

$$Q_0 = \frac{360000}{60 - 36} = 15000 \text{ وحدة إنتاجية} \quad (0.5 \text{ علامة})$$

قيمة عتبة الربحية بالوحدات النقدية =

$$15000 \times 60 = 900000 \text{ ون.} \quad (0.5 \text{ علامة})$$

2.2 - الربح = إيرادات - النفقات (ك ك)

$$800000 = (ن \times س) - ك ك \quad (ك ك + ك م)$$

$$800000 = (ن \times 36) + 360000 - (ن \times 60)$$

$$800000 = 60 - ن - 36 + 360000 \quad (0.5 \text{ علامة})$$

$$800000 = 60 - ن - 36 + 360000$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

$$800000 + 24 = 360000 + 60 - ن$$

3 – 1.3- إن سياسة ضبط اسعار القطع تؤدي الى هروب الرساميل مما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات وبالتالي انخفاض الانتاج وانخفاض النمو الاقتصادي. (0.5 علامة)

3-2- إن زيادة الاعباء الضريبية والاجتماعية على المنشآت تؤدي الى ارتفاع كلفة الانتاج مما يؤدي الى انخفاض القدرة التنافسية مما يؤدي الى انخفاض الطلب على الاستهلاك وبالتالي انخفاض الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض فرص العمل وبالتالي ارتفاع نسبة الهجرة. (0.5 علامة)

4- 1.4 - استثمار التوسع. (0.25 علامة)

2.4- قرار استراتيجي. (0.25 علامة)

شراء معدات صناعية جديدة ← زيادة الإنتاجية ← زيادة القدرة التنافسية ← زيادة الطلب على منتجات المؤسسة ← زيادة مبيعاتها. (0.25 علامة)

3.4- ديمقراطي. (0.25 علامة)

5- 1.5- نتيجة اجتماعية: ارتفاع البطالة. (0.25 علامة)

2.5- السياسة: سياسة الحفاظ على فرص العمل القائمة. (0.25 علامة)

3.5- نتيجة إيجابية: عدم تفاقم البطالة. (0.25 علامة)

نتيجة سلبية: ارتفاع النفقات العامة. (0.25 علامة)

$$-1.6-6 \frac{\Delta \text{ط}}{\text{س}} \div \frac{\Delta \text{س}}{\text{ط}} =$$

$$-1- \frac{400-200}{400} \div \frac{30-30}{30} =$$

$$-1- \frac{30-30}{30} \div 0.5 =$$

س = 45 ون. (علامة واحدة)

2.6- ارتفاع السعر ← ↓ القدرة الشرائية ← ↓ الطلب على الاستهلاك على هذه السلعة. (0.5 علامة)

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

1- 1.1- ارتفاع معدل الفوائد، وصعوبة الحصول على القروض الطويلة الأجل (0.25 علامة لكل مشكلة)

- ارتفاع كلفة الطاقة الكهربائية.

- الرسوم الجمركية المرتفعة نسبياً على المواد الضرورية للإنتاج الصناعي...

- تدني الكفاءة الفنية لليد العاملة في المؤسسات الصناعية.

2.1- إنكماش إقتصادي (0.25 علامة)

- عجز في الميزان التجاري (0.25 علامة)

3.1- ارتفاع معدل الفوائد، وصعوبة الحصول على القروض الطويلة الأجل
- ارتفاع كلفة الطاقة الكهربائية.
- الرسوم الجمركية المرتفعة نسبياً على المواد الضرورية للإنتاج الصناعي
← كلفة الإنتاج ↑

- تدني الكفاءة الفنية لليد العاملة في المؤسسات الصناعية ← ↓ الإنتاجية

(0.75 علامة لكل ربط)

* ↑ كلفة الإنتاج و ↓ الإنتاجية ← ↓ القدرة التنافسية ← ↓ الطلب على الاستهلاك ← ↓ الاستثمار ← ↓ الإنتاج ← ↓ النمو (إنكماش إقتصادي)

* ↑ كلفة الإنتاج و ↓ الإنتاجية ← ↓ القدرة التنافسية ← ↓ الطلب على الإنتاج الوطني في الداخل والخارج ← ↓ الصادرات مقابل ↑ الاستيراد ← عجز الميزان التجاري

2- 1.2- المبدأ: حرية التبادل مع الخارج (0.25 علامة)

2.2 - ايجابيا: (0.25 علامة)

• توفير السوق التنافسية

• اجبار المنشآت الاقتصادية على التجديد في معداتها وآلاتها

• منع ردة الفعل المعاكسة على الصادرات الوطنية

- سلبيا: (0.25 علامة)

- منافسة السلع الاجنبية للسلع الوطنية
 - عجز في الميزان التجاري
- 3.2 - النظام اللبرالي الكلاسيكي (0.25 علامة)

-1.3-3

- التركيز على الصناعات الثقيلة (0.25 علامة لكل خيار)
 - اعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة
- 2.3- التركيز على الصناعات الثقيلة:
- النتيجة:- الاستفادة من قدرتها العالية على خلق فرص عمل جديدة (0.25 علامة)
- الارتقاء الى مستوى الدول الصناعية المتطورة
 - التركيز على السلع البديلة عن السلع المستوردة
- النتيجة:- تخفيض العجز في الميزان التجاري (0.25 علامة)
- تحقيق الاكتفاء الذاتي
- 3.3- التركيز على الصناعات الثقيلة:(0.25 علامة لكل اداة)
- الأداة: - تحسين البنى التحتية الضرورية لإنشاء الصناعات الثقيلة
- اعطاء الأولوية للمنشآت الصناعية التي تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة
- الأداة: زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة لفترة مؤقتة

4- ارتفاع سعر صرف الليرة اللبنانية ← ↑ اسعار السلع الوطنية بالعملة الاجنبية ← ↓ القدرة التنافسية للسلع الوطنية في السوق الخارجية ← ↓ الطلب على السلع الوطنية ← ↓ الصادرات الوطنية (0.75 علامة)

5- 1.5- نقص في تنمية الموارد البشرية (0.25 علامة)

2.5- نقص في تنمية الموارد البشرية ← عدم توفر رأس مال بشري كفوء وماهر ← ↓ انتاجية العمل ← ↓ الناتج المحلي الاجمالي ← ↓ النمو (0.5 علامة)

(0.5 علامة لكل نتيجة)

(0.5 علامة لكل اجراء)

-6

المشاكل	الاجراء	النتيجة المباشرة
ارتفاع معدلات الفائدة	تخفيض معدلات الفائدة على القروض المعدة للإستثمار في القطاع الصناعي	انخفاض كلفة الانتاج
ارتفاع كلفة الطاقة الكهربائية	منح اسعار خاصة لكل مصادر الطاقة للمنشآت المستثمرة في القطاع الصناعي	انخفاض كلفة الانتاج
الرسوم الجمركية المرتفعة على المواد الأولية للانتاج الصناعي وارتفاع كلفة الصادرات	- افعاءات ضريبية على الصادرات - تخفيض الرسوم الجركية على المواد الأولية للانتاج الصناعي	← ↓ كلفة الصادرات ← ↓ كلفة الانتاج
تدني الكفاءة الفنية لليد العاملة	المساهمة في تمويل الاعداد المهني للعاملين في المنشآت الصناعية	رفع الانتاجية

الربط: ↓ كلفة الانتاج و ↑ الانتاجية ← تعزيز القدرة التنافسية للانتاج الوطني الصناعي ← ↑ الطلب على الانتاج الوطني الصناعي في الداخل والخارج ← ↑ الصادرات مقابل ↓ الاستيراد ← ↓ العجز في الميزان التجاري

↓ كلفة الانتاج و ↑ الانتاجية ← تعزيز القدرة التنافسية للانتاج الوطني الصناعي ← ↑ الطلب على الانتاج الوطني الصناعي ← ↑ الاستثمارات ← ↑ الانتاج ← ↑ النمو الاقتصادي (0.5 علامة لكل ربط صحيح)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع اقتصادي (12 علامة)

العلامة	التصحيح	جزء السؤال
3	المقدمة: (3 علامات) (علامتان للمضمون وعلامة للمنهجية) ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي يعالجها في المضمون. المضمون يتضمن تفسيراً لأهمية القطاع الزراعي وذكر النقاط الأساسية لكل المعطيات. (علامة واحدة) الإشكالية: مثلاً: كيف تستطيع الدولة تنمية القطاع الزراعي؟	1
1	جسم الموضوع: المنهجية: (علامة واحدة) ينال الطالب النقطة الكاملة على المنهجية عند: - عرض الفكرة الرئيسية في بداية الفقرة وإثباتها بالحجج والبراهين. - ربط الفقرات بجملة انتقالية. - مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة.	2
0.25	المضمون: - ذكر أهمية القطاع الزراعي . تحقيق الإكتفاء الذاتي.	3
5,75	- (0.5 علامة لذكر المشاكل) - (0.25 علامة لذكر كل سياسة) - (0.25 علامة لذكر كل إجراء) - (0.25 علامة لذكر كل نتيجة) المشكلة الأولى: ملكيات زراعية صغيرة ومفتتة. السياسة: التأثير على حجم الحيازات الزراعية الإجراء - ضم الحيازات الزراعية الصغيرة. - تحديد الدولة كحد أدنى لمساحة الحيازات الزراعية. - أو منع فرز الأراضي الزراعية. النتيجة: تخفيض كلفة الانتاج الزراعي. المشكلة الثانية: لازالت الزراعة اللبنانية تركز على المحاصيل الزراعية التقليدية وعلى أصناف من الأشجار المثمرة والخضار التي لا تتناسب مع اذواق المستهلكين في الداخل والخارج السياسة: سياسة تطوير البحث والإرشاد الزراعي. الإجراء: تنشئ الدولة مراكز البحث الزراعي تعمل على إكتشاف التقنيات الأيلة الى تحسين المردود الزراعي ومن ثم تعمد الى تعميم هذه النتائج والتقنيات على المزارعين عبر مراكز الإرشاد الزراعي والى تدريبهم على إستعمالها. النتيجة: زيادة الانتاجية المشكلة الثالثة: ثمن المدخلات الزراعية المستوردة مرتفع جداً السياسة: التشجيع على إنشاء التعاونيات الزراعية المختصة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي الإجراء: تشترى التعاونية المستلزمات الزراعية (الرشوش والبذور والأسمدة بكميات كبيرة بأسعار الجملة ثم تعود وتبيعها للمزارعين المنتسبين إليها بأسعار أدنى من سعر السوق النتيجة: تخفيض كلفة الانتاج الزراعي. المشكلة الرابعة: غياب الاحصاءات الموثقة والمعلومات عن السوق المحلية كما عن الأسواق الخارجية وحركة التجارة الدولية السياسة: التشجيع على التصدير الإجراء: إنشاء بنوك المعطيات ومراكز التوثيق	4

	<p>النتيجة: ← جعل الأسواق الداخلية والخارجية شفافة أمام المزارعين ← تصريف الإنتاج الزراعي اللبناني في الداخل والخارج</p>	
	<p>المشكلة الخامسة: اعتماد المزارعون على الشركات الزراعية وفق قروض مرتفعة الفوائد السياسة: سياسة التمويل الزراعي الإجراء: إنشاء مصرف مخصص للتسليف الزراعي بفوائد متدنية. النتيجة: تخفيض كلفة الإنتاج الزراعي المشكلة السادسة: المنافسة الخارجية للبضاعة اللبنانية في السوق الداخلية ، والتي تشكل إغراقاً لهذه السوق السياسة: سياسة حماية دخل المزارع والإنتاج الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية الإجراء: فرض رسوم جمركية متحركة على المستوردات لمدة مؤقتة على السلع الزراعية المستوردة التي تمارس الإغراق النتيجة: تعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي الوطني المشكلة السابعة: يكاد لبنان البلد الوحيد الذي يبيع الإنتاج الزراعي ويصدّره بالأمانة السياسة: التشجيع على التصدير الإجراء: تمويل الصادرات من خلال مساهمة الدولة في إنشاء مصرف متخصص لتمويل الصادرات الزراعية. النتيجة: تعزيز الصادرات الوطنية</p>	
2	<p>الربط: الإجراءات مجتمعة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض الكلفة ← ↑ القدرة التنافسية ← ↑ الطلب على الإنتاج الزراعي ← ↑ الاستثمار في القطاع الزراعي ← ↑ نمو القطاع الزراعي (علامة واحدة). كما أن زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الوطني الزراعي ← ↑ الطلب على الإنتاج الزراعي في الداخل والخارج ← زيادة الصادرات الزراعية مقابل انخفاض المستوردات الزراعية ← تخفيض العجز في الميزان التجاري الزراعي.</p>	5
	<p>الخاتمة: علامتان المنهجية: 0,5 علامة المحتوي: 1,5 علامة المنهجية: الإجابة عن الإشكالية – النتيجة المضمون: تلخيص الأفكار التي وردت في جسم الموضوع.</p>	